التوثيق القانوني لمجزرة زور حصة في حماة
الكاتب : الشبكة السورية لحقوق الإنسان
التاريخ : 9 سبتمبر 2012 م
المشاهدات : 5249

تقع القرية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلفايا، ولا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة، ويقع بالقرب منها حاجز عسكري هو حاجز زلين. يمر نهر العاصي من وسطها فيقسم الأراضي الزراعية فيها إلى قسمين، ويتركز السكان في القسم الشمالي، بينما يسكن عدد أقل جنوباً، حيث يزرع أهل القرية البسطاء أشجار الفاكهة والخضروات الموسمية، وهي من القرى الفقيرة مادياً جداً.

الموقع على الخريطة:

قامت قوات الجيش 5/8/2012 باقتحام القرية منذ الصباح وإطلاق النار عشوائيا على الناس مما أدى إلى سقوط 10 ضحايا على الأقل من بين القتلى أربعة من عائلة واحدة من آل جالود تم إعدامهم وقتلهم خارج نطاق القانون. وتم خطف بعض الجثث , والجثث التي لم يتم خطفها تم ايصالها إلى مدينة حلفايا للصلاة عليهم وتشييعهم .

كما أدى القصف العشوائي إلى جرح 12 مواطنا من أهالي البلدة ومن بينهم امرأة.

من خلال التواصل مع سكان البلدة استطعنا الحصول على أسماء الضحايا وتدوينهم وهم :

1- خالد محمود الجالود
2- محمد محمود الجالود
3- محمود محمود الجالود
4- حسن أحمد الجالود
5- صبحي الصطوف

6- عبد الباسط صبحي الصطوف

7- حيان عوض الديب

8- أحمد محمود الديب

9- رامز خالد الديب

10- محسن زيون

المرفقات:

حماه ـ زور الحيصة –فيديو يوثق ضحايا المجزرة 5-8-2012

حماه ـ زور الحيصة ـ القتيل محمد خالد الجالود 5-8-2012

حماه ـ زور الحيصة ـ القتيل احمد ديب 5-8-2012

حماه ـ زور الحيصة ـ اثار الدمار الناتج عن القصف وانتج عنه مجزرة من 11 قتيل وحتى الحيوانات لم تسلم من القصف 5-8-2012

حماه ـ زور الحيصة ـ امهات الضحايا تنعي اولادهم الذين سقطوا اثر المجزرة المروعه 5-8-2012

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة والتي تصنف على أنها جريمة ضدالإنسانية وكافة المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري على مدارالساعه ونحمل النظام السوري كاملا والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسدالمسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المترتبةعليها ، كما وتتحمل كل من إيران وروسيا وحزب الله المسؤولية المباشره في أعمل القتل بسبب الاستمرار في تزويد النظام السوري بالسلاح والمال ، كما ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرعة القصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازرإلى محكمة الجنايات الدولية.

المصادر: